

# الرؤية الاقتصادية والشرعية للعملات الرقمية المشفرة: "البتكوين أنموذجاً"

Incoming Manuscript: 30-12-2024 Manuscript Edited: 30-10-2025 Accepted Manuscript: 30-10-2025

Maroua El Jihaoui<sup>\*</sup>

<sup>1</sup> Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez, Morocco

## تجدد البحث

شهدت السنوات الأخيرة ظهور العملات الرقمية المشفرة، وعلى رأسها "البتكوين"، التي أصبحت من أبرز الابتكارات في عالم المال والتكنولوجيا. هذه العملات، التي تعتمد على تقنيات مثل "البلوك تشين"، تجذب اهتمامًا متزايدًا من المستثمرين على مستوى العالم، نظرًا للفرص التي توفرها في مجالات الاستثمار والتحويلات المالية عبر الحدود. من الناحية الاقتصادية، يُنظر إلى البتكوين كأداة مبتكرة تتمتع بمزايا كبيرة مثل سرعة المعاملات وانخفاض التكلفة مقارنة بالأنظمة المالية التقليدية، بالإضافة إلى كونها وسيلة للتحوط ضد التضخم. ومع ذلك، فإن البتكوين يعاني من تقلبات شديدة في قيمته، مما يعرضه للمخاطر الاقتصادية. كما أن تزايد الاهتمام بالبتكوين يواجه تحديات تنظيمية من الحكومات، التي تسعى لتنظيم تداولاته ومنع استخدامه في الأنشطة غير المشروعة. أما من الناحية الشرعية، فقد أثار البتكوين جدلاً واسعاً في الأوساط الإسلامية. فبينما يرى البعض أنه لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية من حيث المبدأ، يعتبره آخرون مخالفاً لبعض أحكام الشريعة مثل الربا أو الغرر بسبب التقلبات الحادة في قيمته وعدم وجود رقابة مركزية. لكن هناك من يرى أن استخدام البتكوين قد يكون مشروعاً إذا تم ضمن إطار قانوني وتنظيمي مناسب. بناءً على ذلك، يتطلب فهم الرؤية الاقتصادية والشرعية للعملات الرقمية المشفرة دراسة شاملة لتأثيراتها على النظام المالي المعاصر ومدى توافقها مع القيم والمبادئ الشرعية، مما يفتح المجال للنقاش حول كيفية التعامل مع هذه العملات في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: البتكوين، العملات الرقمية المشفرة، الاقتصاد الإسلامي، الرؤية الشرعية، المال، التكنولوجيا.

**How to Cite:** Maroua El Jihaoui (2025). "البتكوين أنموذجاً: العملات الرقمية المشفرة".

*Journal of Family Law and Islamic Court*, 3(3), 198-223.

<sup>\*</sup>Corresponding Author:

<sup>1</sup> Maroua.eljihaoui@usmba.ac.ma

**تمهيد**

العديد من التحديات الاقتصادية مثل تقلبات (Sherifi et al., 2024)، القيمة العالية، والمخاوف من استخدامها في الأنشطة غير القانونية، والضغط التي تواجهها الحكومات لتنظيمها وضبط استخدامها في الأنظمة المالية العالمية.

أما من الناحية الشرعية، فقد أثرت العديد من الأسئلة حول مدى توافق العملات الرقمية مع الشريعة الإسلامية. فالبتكوين، كغيره من العملات المشفرة، يعتمد على خوارزميات رياضية وتكنولوجيا "البلوك تشين" في عملياته المالية، بعيداً عن النظام البنكي التقليدي أو العملات الورقية التي تصدرها الحكومات. مما يثير تساؤلات حول شرعية هذا النوع من العملات، خصوصاً فيما يتعلق بمفاهيم مثل "الربا"، "الغرر"، و"القمار"، وهي مسائل أساسية في الفقه الإسلامي. يرى بعض العلماء أن التداول بالبتكوين قد يتناقض مع الشريعة الإسلامية، نظراً للغموض المحيط به وتقلباته الشديدة (Azari, 2025)، بينما يرى آخرون أن العملات الرقمية لا تتعارض مع الشريعة إذا تم استخدامها في معاملات غير ربوية وشرعية، بشرط أن تكون شفافة ومستندة إلى أساس قانوني وتنظيمي سليم.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة متعمقة حول الرؤية الاقتصادية والشرعية للعملات الرقمية المشفرة، لاسيما البتكوين، بهدف تقديم رؤية شاملة حول مستقبل هذه العملات في النظام الاقتصادي المعاصر ومدى

في ظل الثورة الرقمية التي يشهدها العالم اليوم، تبرز العملات الرقمية المشفرة كأحد أبرز الابتكارات المالية التي تهز أسس النظام الاقتصادي العالمي. ومن بين هذه العملات، يظل "البتكوين" هو الأبرز والأكثر تأثيراً، حيث يمثل تجربة جديدة في عالم المال والاستثمار، ما يجعله محوراً مهماً للدراسة والبحث في مختلف المجالات الاقتصادية والشرعية. فقد ظهر البتكوين لأول مرة في عام 2009، ليقدّم نفسه كحل بديل للعملات التقليدية، ويحقق نمواً متسارعاً في قيمته وحجم تداولاته، مما جعله محط أنظار المستثمرين والمستخدمين على حد سواء (Fatarib & Sali, 2020; Wahid et al., 2023).

من الناحية الاقتصادية، تحمل العملات الرقمية المشفرة، وخاصة البتكوين، العديد من المزايا والتحديات. على الصعيد الإيجابي، يُنظر إلى هذه العملات كأداة مبتكرة في مجال الاستثمار، إذ توفر فرصاً كبيرة للربح السريع، وتُعتبر وسيلة لتحويل الأموال عبر الحدود بسرعة وبتكلفة منخفضة مقارنة بالأنظمة المالية التقليدية. كما أن البتكوين يستند إلى تقنيات متقدمة مثل "البلوك تشين"، التي تضمن مستوى عالٍ من الأمان والشفافية في المعاملات المالية. وقد أصبح البتكوين اليوم أحد الأصول الرقمية التي تحتفظ بها بعض الشركات الكبرى والحكومات كأداة لتخزين القيمة وتحقيق العوائد. ولكن في المقابل، يواجه هذا النوع من العملات

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على هذه الأسئلة من خلال تحليل أبعاد الرؤية الاقتصادية والشرعية للعملات الرقمية، مع التركيز على "البتكوين" كنموذج رئيسي، بهدف الوصول إلى فهم متكامل لهذه الظاهرة الجديدة التي تمثل تحديات وفرصًا في آن واحد.

### أهداف البحث:

**تحليل المفاهيم الأساسية للعملات الرقمية المشفرة:** دراسة أساسيات العملات الرقمية المشفرة، مع التركيز على "البتكوين"، وفهم آلية عملها والتقنيات التي تقوم عليها مثل "البلوك تشين".

**استكشاف الرؤية الاقتصادية للبتكوين:** تحليل الدور الاقتصادي للعملات الرقمية المشفرة، خاصة البتكوين، من حيث فرص الاستثمار، وسرعة التحويلات المالية، وتخزين القيمة، بالإضافة إلى تقييم التحديات الاقتصادية مثل تقلبات الأسعار والمخاطر المرتبطة بها.

**دراسة تأثيرات البتكوين على النظام المالي العالمي:** فحص تأثير تداول البتكوين على النظام المالي التقليدي، بما في ذلك تأثيره على البنوك، والأموال التقليدية، وآليات الدفع العالمية.

**مقارنة البتكوين بالعملات التقليدية:** مقارنة البتكوين مع

توافقها مع المبادئ الشرعية. من خلال هذه الدراسة، يمكن أن نحقق فهمًا أوسع للفرص والتحديات التي تواجهها هذه العملات في العالم الإسلامي، وكيفية التعامل معها وفقًا للأطر الاقتصادية والشرعية السائدة.

### إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في التحديات التي تثيرها العملات الرقمية المشفرة، وخاصة "البتكوين"، من حيث تأثيراتها الاقتصادية والشرعية على المستوى العالمي والإسلامي. على الرغم من أن البتكوين يمثل ثورة في عالم المال والتكنولوجيا، فإنه يثير العديد من الأسئلة الاقتصادية والشرعية التي تتطلب دراسة معمقة.

من الناحية الاقتصادية، يبقى السؤال المحوري: هل يمكن اعتبار البتكوين عملة مستقرة وآمنة في المعاملات المالية على المدى الطويل، في ظل تقلبات قيمته العالية والمخاطر المرتبطة باستخدامه؟ وهل يشكل تهديدًا للنظام المالي التقليدي أم يمثل فرصة للتحويل في النظام المالي العالمي؟

أما من الناحية الشرعية، فإن السؤال الرئيسي هو: هل يتوافق التعامل بالبتكوين مع مبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بمفاهيم مثل "الربا"، "الغرر"، و"الميسر"؟ وكيف يمكن للمجتمعات الإسلامية التوفيق بين الابتكار التكنولوجي والحفاظ على المبادئ الشرعية في التعاملات المالية؟

**منهج البحث:**

**المنهج الوصفي التحليلي:** سيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم الأساسية للعملة الرقمية المشفرة، مع التركيز على "البتكوين" كنموذج رئيسي. سيتم تحليل خصائص البتكوين من الناحية الاقتصادية والشرعية، مع استعراض التطورات الحديثة في استخدامه وتطبيقاته العالمية.

**المنهج المقارن:** سيتم استخدام المنهج المقارن لمقارنة البتكوين مع العملات التقليدية من حيث الفوائد والمخاطر، ودراسة أوجه التشابه والاختلاف بين البتكوين والنظام المالي التقليدي. كما سيتم مقارنة المواقف الفقهية المختلفة المتعلقة بشرعية التعامل بالبتكوين من منظور الشريعة الإسلامية.

**المنهج الاستقرائي:** سيتم تحليل البيانات المتعلقة بتقنيات العملات الرقمية المشفرة مثل "البلوك تشين" وتحليل تأثيراتها الاقتصادية باستخدام أسلوب الاستقراء، للوصول إلى استنتاجات حول دور هذه التقنيات في النظام المالي العالمي وتأثيرها على أسواق المال.

**المنهج التاريخي:** سيتبع البحث المنهج التاريخي لفحص تطور البتكوين والعملات المشفرة على مر الزمن، بدءاً من ظهورها الأول في 2009 حتى الآن، مع التركيز على كيفية تطور قيمتها واستخداماتها عبر السنوات وأثر ذلك على الاقتصادات المحلية والعالمية.

العملات التقليدية من حيث الفوائد والمخاطر، وتحديد الفرق بينهما من النواحي الاقتصادية والتنظيمية.

**مراجعة الجوانب الشرعية للعملة الرقمية:** استكشاف المواقف الفقهية المختلفة بشأن مشروعية التعامل بالبتكوين والعملات الرقمية المشفرة من منظور الشريعة الإسلامية، والتطرق للمفاهيم الشرعية مثل "الربا"، "الغرر"، و"القمار" في سياق العملات الرقمية.

**تحديد التحديات القانونية والتنظيمية المرتبطة بالبتكوين:** دراسة التحديات التي تواجه العملات الرقمية، بما في ذلك القوانين المحلية والدولية وتنظيماتها، وكيفية تفاعل الحكومات مع العملات المشفرة.

**تقديم حلول لتوظيف البتكوين في إطار شرعي واقتصادي:** اقتراح آليات وطرق قانونية وشرعية تضمن استخدام البتكوين والعملات المشفرة ضمن أطر اقتصادية وتنظيمية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

**استشراف مستقبل العملات الرقمية المشفرة:** تقديم رؤى مستقبلية حول تطور البتكوين والعملات الرقمية المشفرة في النظام المالي العالمي والإسلامي، ومدى استدامتها في المستقبل.

بشكل غير نسخي، وهي في غالبيتها مبنية على تقنية تسمى بسلسلة الثقة BLOCKCHAIN والتي تكفل الشفافية والسرعة والثقة في النقل (Vejačka, 2017).

وقد حققت هذه العملات قبولاً عاماً في أوساط مهتمة بها حول العالم، حيث وصل مجموع قيمتها السوقية إلى ما يقارب نصف ترليون دولار، وهي غير خاضعة للتنظيم أو لرقابة بنك مركزي، كما أنها لا تعتبر نقوداً قانونية، ويطلق عليها البعض اسم النقد البديل أو النقد المكمل، ولا تستند قيمة هذه العملات إلى أصول ملموسة أو معادن نفيسة، وغالب النشاط المعاصر للمتداولين بها يقع في حيز المضاربات لتحقيق أرباح سريعة نتيجة اضطراب قيمتها وتقلبها العام وباتجاه الارتفاع خلال السنوات الثلاث الماضية، وخاصة بعد دخولها أسواق المشتقات المالية (Bakar & Foziah, 2024; Cheah & Fry, 2015).

وقيمة هذه العملات باضطراب شديد، تتأثر بالشائعات والتوقعات والأخبار والمضاربات، ولم يثبت لها استقرار نسبي حتى الآن حتى بات التقلب وعدم الاستقرار صفة ملازمة لها، فهي إما في تضخم شديد أو في انخفاض في القيمة كبير، وهو ما يشكل خطر إضاعة المال للمتعاملين بها، ويسبب مشكلات اقتصادية وقانونية وشرعية في نفس الوقت مع تنامي الطلب عليها عالمياً، والبعض يدعي أن هذه التقلبات مؤقتة

**المنهج الفقهي:** سيعتمد البحث على المنهج الفقهي لتحليل الرؤية الشرعية للعملات الرقمية، استناداً إلى آراء العلماء والمفكرين الإسلاميين في مسألة مشروعية التعامل بالبتكوين والعملات المشفرة. سيتم استخدام هذا المنهج لدراسة مفاهيم مثل "الربا"، "الغرر"، و"القمار" في سياق العملات الرقمية المشفرة.

**المنهج الاستطلاعي:** سيتم جمع آراء الخبراء والممارسين في مجالات الاقتصاد الإسلامي، والتقنية، والمالية من خلال الاستطلاعات والمقابلات لتكوين صورة شاملة حول التحديات الاقتصادية والشرعية المرتبطة بالبتكوين والعملات الرقمية المشفرة.

- سيتكامل هذه المناهج لتحقيق أهداف البحث ودراسة تأثيرات البتكوين على الاقتصاد والشرعية الإسلامية من منظور شامل ومتعدد الأبعاد.

**المبحث الأول: ماهية العملات الافتراضية المشفرة**

**المطلب الأول: تعريف العملات الافتراضية ومميزاتها**

**الفرع الأول: تعريف العملات الافتراضية**

العملات الافتراضية المشفرة: عبارة عن أصول رقمية مصممة للعمل كوسيلة للتبادل، تستخدم التشفير لتأمين معاملاتها، والتحكم في إنشاء وحدات إضافية، والتحقق من نقل الأصول والقيم

مسائل التعدين والمصادقة على العمليات التحويلية.

4- الانتفاع والاسترباح بتزايد قيمتها مع الوقت، نظرا لثبات عرضها النقدي، ففي حالات الإقبال عليها ترتفع قيمتها، وبالإعراض المؤقت عنها تنخفض قيمتها، ونظرا لأن الإقبال العالمي بشكل عام يتجه نحو التزايد، يدخل فيها المتبايعون بغرض الاستثمار وجني الأرباح.

ومع أن بعض هذه الخصائص والمميزات مختلف في درجة التوافق عليه عند المختصين، إلا أنها الجامع المشترك الأكبر في الترويج لها بين أكثر من ألف عملية افتراضية تلت البنكين في الصدارة، وأقبل عليها الناس لمزاياها! وقد أقر بهذه المزايا عدد من الخبراء والمهتمين حول العالم عن جدل بينهم فيها، ولا شك أن تخلف أحد هذه الخصائص مؤثر في نتيجة الأحكام الاقتصادية والشرعية والقانونية الصادرة عن المجتهد.

**المطلب الثاني: التكيف الفقهي للعمليات الافتراضية المشفرة.**

يختلف الفقهاء حول التصور الشرعي لكل ما جاء بعد نظام المعدنين، وسنحاول عرض اجتهاداتهم التكميلية لكل ما هو تال لنظام المعدنين ونقيسهما على نظام العملات الافتراضية مع المناقشة واستبعاد ما لا ينطبق على هذا الأخير، وذلك كالاتي:

ورهينة بمؤثرات معينة نتيجة عدم حوكمتها ولحدائتها النسبية في الأسواق، ويتوقع استقرارها النسبي بزيادة التعامل التجاري بها تدريجيا تماما كما يحدث في عمليات الإصدار النقدي للعملات الورقية، وكل هذا يحتاج لأدلة لم نقف عليها حتى الآن، وهي محض تخمينات وتوقعات لا تسندها وقائع أو بيانات مالية (Ahmed, 2018).

الفرع الثاني: مميزات العملة الافتراضية المشفرة

تتجلى قوة المعاملات المشفرة في العديد من المميزات والخصائص، الشيء الذي جعلها محط أنظار المهتمين بها والداعمين لها، أبرزها ما يلي (Ahmed, 2018, p. 242):

1- إمكانية نقل القيم بطريقة آمنة وسريعة، وسهولة مقارنة بما هو متاح حاليا في المؤسسات المالية حول العالم.

2- التخلص من قيود مركزية ناظمة ومقننة لعمليات تداول الأموال، بما يعطي حرية أكبر في تحركات النقد حول العالم بغض النظر عن شرعية وأهداف هذه التحركات، ودون الالتزام بقوانين متعددة الجهات ضابطة لهذا النشاط.

3- التخلص من رسوم التحويل المرتفعة وشروطها القانونية والإجرائية، والتي تذهب لصالح المبرمجين والمنقبين الذين يحافظون على استقرار الشبكة المالية عن طريق

الائتمان مثلا لا تعتبر أدوات دفع نهائي وإنما مجرد أدوات تبادل، والحقيقة أن العملات الافتراضية لا تعتبر أداة دفع نهائي لأنه لا يتم تدمير هذه النقود لصالح الجهة المستفيدة، ومعنى تدمير قيم النقود أي إلغاء قيمتها حتى لا تنسخ من أداة إلى أداة كما يحصل عن طريق طرف ثالث متحكم في الحوالات النقدية للنقود الالكترونية الصادرة عن فيزا كارد مثلا (Fox et al., 2020).

رابعاً: وسيلة دفع ونوع جديد من النقود (Ahmed, 2018, p. 267)

وهذا التكيف هو الأقوى احتمالاً، نظراً لإمكانيتها القيام بوظائف النقود جزئياً بشكلها الحالي، وبشكل أكبر مستقبلاً وبخاصة إذا استطيع حوكتها ووافقت الجهات الرسمية على عدد محدود منها وتم تدارك العيوب التقنية التي تحملها (وإن كان ذلك سيغير من صفتها لتصبح أمراً آخر غير الذي نتحدث عنه)، وأقرت الحكومات وجودها في الأسواق كما أقرت الدول توليد النقود من قبل البنوك التجارية. ولكن هذا مستبعد جداً، وإن حصل مستقبلاً فيبقى ممنوعاً لما ذكرنا، وللتداعيات الاقتصادية بقيام جهات خاصة بالسيطرة والتحكم في المعروض النقدي للدول والاستفادة من أصل الإصدار، مما يؤثر على استقرار القيم وهو أمر غير مقبول من الناحية الشرعية والاقتصادية على السواء. وهو ما نرجحه نظراً لعدم انطباقها على أي من الأوصاف السابقة.

أولاً: المعاملات الافتراضية صيغة غير مادية للنقود الورقية الإلزامية (Ahmed, 2018, p. 265).

وهذا لا ينطبق عليها، لأنها لا تصدر عن رقابة البنك المركزي ولا تخضع لتنظيمه، ولا تعبر عن قيمة عملة سيادية، ومصدرها جهات خاصة هادفة للربح إما من أصل الإصدار وإما من عمولات التحويل، أما النقود الرقمية التي تحاول المصارف المركزية الآن إصدارها كخطوة لمواجهة التحدي الذي فرضته العملات الافتراضية المشفرة عليها، فيمكن أن تصنف وفق هذا التكيف فتأخذ حكم العملات الورقية الإلزامية، لأنها مجرد شكل آخر غير فزيائي لها.

ثانياً: العملات الرقمية الافتراضية أداة ائتمان (Ahmed, 2018, p. 266).

ليست كذلك لأنها ليست دينا على مصدرها، فلا يمكن الرجوع عليهم بالقيمة ولا يوجد جهة تكلفها.

ثالثاً: العملات الافتراضية أداة تبادل وليست أداة دفع.

فرق الاقتصاديون بين أدوات الدفع و أدوات التبادل (Thariq, 2011, p. 244)، فالدفع النهائي لا يتم بعده أي مطالبة قانونية بخلاف أدوات الدفع التي تؤدي إلى تمام العملية لكنها تتطلب عملية إضافية من قبل مصدرها تتمثل في الدفع النهائي، فالشيك وبطاقة

1. الإضرار بالسيادة النقدية للدولة مما يؤثر على استقرار أسعار الصرف، وبالتالي على مجموع قيمة ما يمتلكه أفراد الشعب من النقود.

2. تسرب العملة المحلية وخروجها من حيز التداول داخل نطاق الدولة الواحدة وذلك دون تحصيل منافع تذكر، مما يؤدي إلى اختلالات في الميزان التجاري، دون تحصيل منافع حقيقية.

3. ثبت استعمال هذه النقود استعمالاً أصيلاً في المضاربات، وقد اتخذها الناس متجراً، فتحرم لهذا السبب سدا للذريعة، لأن النقود وظيفتها أن تكون معياراً للقيم لا سلعة يتجر بها.

4. عدم توافر شروط الكفاءة الاقتصادية والتقنية وغياب التشريعات القانونية التي تكفل الحقوق وتلزم بالواجبات.

5. خروجها عن الرقابة والسيطرة وما في ذلك من تحديات تحركات المال المشبوهة والتي يجب أن تكافح.

وهذا الحكم مصلحي، يزول بتغير الظروف والمصالح، كحاجة أقلية محتاجة للاستقبال النقدي عن دولة معتدية أو ظالمة لا تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية في إقامة العدل المالي والنقدي بين الناس فتخضع الأحكام آنذاك للموازنات المصلحية الشرعية بتقدير كل حالة على حدة وفي حالة عدم توافر أنظمة نقدية أقل ضرراً وهذا من الصعوبة بمكان لا يتصور إلا أنه يوضع كشرط احتياطي احترازي في الفتوى، والله أعلم.

**المطلب الثالث: الحكم الشرعي التوجيهي للعمليات الافتراضية**  
(Ahmed, 2018, p. 267).

نخلص من سبق أن العملات الافتراضية المشفرة تقوم بوظيفة النقود جزئياً وتسري فيها الأحكام الشرعية المعروفة نظراً لتوفر علة الرواج والتمنية فيها، ولكن لا يعني اعتبارها نقوداً وأثماناً أنه يجوز التعامل بها أو اتخاذها كنظام نقدي أو ترخيصها للتداول العام، فهذا الحكم مستقل من حيث هو، لأنه مبني على قرار سيادي يراعي مسائل الكفاءة الاقتصادية والتقنية والقانونية والتنظيمية التي تحقق مصلحة العامة، والتي نرى أن هذه العملات لا تحققها، وأبرز هذه القوادح فيها ما يلي:

1. صدارها من قبل جهات خاصة.
2. عدم خضوعها للتنظيم والرقابة.
3. عدم القدرة على التحكم في الإصدار النقدي.
4. اضطراب قيمتها اضطراباً كبيراً.
5. عدم كفاءتها التقنية (بالشكل الأمثل والمتوافق مع تطور المجتمعات المعاصرة).

وعليه فنرى أنه بناء على سلطة الفقيه في المنع سدا للذريعة، فإنه لا يجوز للناس التعامل بهذه العملات بخاصة إذا عاضد المنع حكم من قبل جهات رسمية والذي قد يبطل ثمنيتها، ويمكن أن يعلل هذا لهم بالأسباب التالية:



إلى ثلاثة أمور، وهي: وحدة العملة ويرمز لها بـ "BTC"، والشبكة الإنترنتية "البروتوكول" التي تعتمد هذه العملة في الإنتاج والتعامل، والبرامج المساعدة في التعامل بها (Antonopoulus, 2015)

والذي يظهر للباحث أن البتكوين هي مجموعة من الوحدات الرقمية المشفرة توفر نظام دفع عالمي تعتمد قيمتها على خصائص مبرمجة، ويقاس سعرها بالقيمة التبادلية.

#### ثانياً: التأسيس والنشأة

مؤسس هذه العملة هو باحث مجهول قام بنشر ورقة علمية عبر الويب عام 2009م باسم مستعار هو ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto، ولم نلق بيقين على من عرف به و سانه وروج له، وقد بين هذا الرجل من خلال ورقته آلية عمل هذه العملة (Buthezi, 2025)، وفي تطور لاحق لاختراعه عام 2010م تم إجراء أول عملية مبادلة بتكوين لشراء وجبتين من البيتزا بقيمة 10,000 بتكوين للصفقة! في حين تقدر قيمة هذه الصفقة في نهايات عام 2017م بأثنين وثمانين مليون دولار (World Economic Forum, 2017) يتجاوز قيمة واحد بيتكوين عند تاريخ كتابة هذا البحث قيمة عشرة أصناف من الذهب وهو ما يجعلها موضوعاً هاماً للبحث والتقصي.

الفرع الثاني: دوافع إصدار البتكوين وبواعث ابتكارها  
أولاً: دوافع الإصدار

المبحث الثاني: البتكوين الماهية  
وهو اجس الأمن والثقة

المطلب الأول: ماهية البتكوين ودوافع إصدارها

الفرع الأول: ماهية البتكوين ونشأتها

أولاً: ماهية البتكوين

البتكوين عملة رقمية افتراضية مشفرة لامركزية تعتمد نظام الند للند (Peer to Peer) وتقوم على تقنية سلسلة الثقة (الكتل) Blockchain، وتدار عن طريق برنامج ذاتي التشغيل open source software، ولها عرض نقدي مستقبلي محدود يبلغ 21 مليون وحدة بتكوين، وتهدف وفق القائمين عليها إلى تغيير النظام المالي العالمي تغييراً جذرياً مثلما غير الويب أساليب التواصل والنشر.

وتعرف عملة البتكوين على أنها " عملة رقمية يصنعها ويحملها ويتداولها مستخدموها، ويمكن لأي مستخدم تحميل أكوادها، كما يمكن لأي مستخدم المساهمة في تطوير ذلك". (Qantqaji, 2017, p. 11)

كما تعرف بأنها "وحدات رقمية مشفرة، ليس لها طبيعة مادية، أو حسية، وليس لها قيمة أو منفعة ذاتية، ولكن بما ثبت لها في الواقع من منفعة تبادلية ورواج نسبي في العديد من البلدان تعدّ مالياً متقوماً" (Daar al-Ifta, 2021)

فالاختلاف بين هذه التعريفات يرجع إلى أن عبارة البتكوين عند إطلاقها تنصرف

من شهرتها وإقبال الناس عليها، ولدوافع إصدار البيتكوين ارتباط بدوافع لابتكار بشكل عام وما يتبع ذلك من الأهمية وسنشير باقتضاب لهذه القواعد تالياً.

### ثانياً: بواعث الابتكار

إن بواعث الابتكارات كثيرة ومتعددة، ولعل من أبرزها الرغبة الجامحة الكامنة في العقل البشري الجمعي لمواكبة الحاجات المتنامية وتغيرات البيئة المحيطة، والابتكارات أياً كانت فإنها غالباً ما تأتي لحل مشكلات قائمة وإضافة تحسينات على الأداء ممكنة، ولا شك أن التحول التقني الكبير الذي نشهده في عالمنا اليوم فرض تغييرات جذرية مست كافة الصعود وانعكست في تأثيراته على مختلف جوانب حياتنا التقليدية بما في ذلك النقود، وليس التنبؤ بوصول البشرية إلى مجتمع خالي من النقد المادي أمراً جديداً بل هو قديم ومتوقع، فعدد كبير من الاقتصاديين توقع حقبة مستقبلية تعرف (بمجتمعات خالية من النقد الورقي) *cashless societies*، بعد إشارة لخطورة هذا الواقع المرتقب والتحذير من الانبهار والايجابيات المزعومة (Ahmed, 2018).

ومن المتنبئين الكاتب الأمريكي تيلر دردن في مقال له في جريدة (إيكونومست) التي يملكها آل روتشيلد وهي بعنوان: ترقب واستعد لعملة عالمية نشر سنة 1998م.

ومن المعلوم أن الغالب من حال الابتكارات المالية أنها توظف لمصلحة الرأسمالية لابتلاع أموال المحتاجين بغير حق، يقول كورتزمان في عملية

إن كثيراً من غير ما ذكره ساتوشي نكاموتو في ورقته العلمية عن دوافع الإصدار (Buthelezi, 2025). يعد من باب التكهّنات التي يصعب الوقوف على حقيقتها والترجيح بينها ولذا لا أرى تعدادها وتفنيدها، وما يراه بعضهم من كون الهدف الرئيسي من هذه العملة التخلص من سلطة الهيئات النقدية حول العالم، وإتاحة حرية أكبر للناس في إجراء التبادلات النقدية الآمنة والحرّة البعيدة عن قيود وجشع أصحاب الوساطة المالية المحتمل لما هو ظاهر من تقنياتها، ولكن قد تكون هناك مآرب أخرى سياسية أو اقتصادية وراء ذلك، كسيطرة بعض الرأسماليين على نقود المجتمعات والتحكم فيها أو سرقة أتعابهم من خلال أساليب تقنية متقدمة امتلكوها، وقد يكون مجرد تطور تكنولوجي طبيعي للنقود الإلكترونية من خلال اكتشاف تقنية سلسلة الثقة التي لها تطبيقات أخرى عديدة في غير النقود، وعلى أي حال فإن ظهور هذا النوع من العملات يستوجب بحثاً اقتصادياً لمعرفة الفئات المستفيدة والمتضررة من عوائد الإصدار والتنظيم والتداول ومدى كفاءتها (Ahmed, 2018, p. 10).

ومع أن دوافع إصدار البيتكوين تعد مجهولة، فلا بد من الإشارة إلى أن العديد من العملات المشفرة معلومة الأهداف ومعلومة المصدر، ولكن تقلص نصيبها في البحث العلمي التقييمي لضعف الإقبال عليها في أسواق المال مقارنة بنظيرتها البيتكوين التي احتلت الصدارة وشكلت نصيباً كبيراً في سوق التعاملات المالية في العملات المشفرة، فقد نالت حظاً إعلامياً جيداً لأسبقيتها وهو ما زاد

والمال على صوت العقل والحكمة خاصة في مجتمعات أثرت الآخرة على الدنيا (Ahmed, 2018, pp. 105–106).

### المطلب الثاني: خصائص عملة البتكوين

تتميز عملة البتكوين بمجموعة من الخصائص شأنها كشأن باقي العملات الافتراضية الأخرى إلا أنها تختلف في بعضها باختلاف البرمجة الذاتية لكل عملة على حدى وهذه الاختلافات غالبا ما تكون تقنية، ويمكن إجمالها كالآتي (Ahmed, 2018, pp. 107–108):

1- عمله رقمية: نعني بكونها رقمية أن لا وجود فيزيائي لها، فهي آلية دفع افتراضية معترف بها في نطاق معين يتنامى بسرعة، ولها قيم متقابلة نتيجة المضاربات عليها نظرا لتقلب حال السوق وفق قوانين العرض والطلب وما يعرض له من عوامل، ويبدو أن الثروة الرقمية Digital Asset لم تعد حكرا على المعلومات فقط، بل تعدتها إلى النقود، فكما أن هناك البلايين من المعلومات المهمة التي تقدر بتريليونات الدولارات ولا وجود فيزيائي لها، وأمنها وقيمتها رهين ثقتنا بالتكنولوجيا التي تقوم عليها، كذلك أصبح الأمر بالنسبة لهذه العملات الافتراضية.

2- جدلية التسمية: وفي جدلية التسمية أردت تفريق بين النقود الإلكترونية والنقود الوهمية أو الافتراضية إجرائيا، فالأول انعكاس لحسابات من النقط الذي مرده إلى حالة

التطور وهذا الابتكار المتوقع: "العالم الإلكتروني اليوم أقرب إلى حقوق المشاعة في أراضي الرعي منه إلى الاقتصاد، إذ أنه مثله مثل الأراضي الموجودة في مدينة انجليزية قديمة، لا تملكها الحكومات وإنما يملكها الأشخاص الذين يستفيدون منها.

وأغلب مستعملي هذا العالم الإلكتروني هم من القطاع الخاص كشركة إي بي إم، وإم إي، لأن هذه الشركات هي التي تملك القنوات التي تمر عبرها المعلومات. إن خلاف المدارس الاقتصادية حول تعريف النقود وكيف تدار وتضبط ليس له الآن ما يبرره، لأن النقود أصبحت الآن في أيدي مبرمجي حواسيب ومثبتي نظريات ومعادلات رياضية وهو ما تنبأ به هايمن مسكي عام 1955م، عندما تنبأ بطغيان التمويل (المالية) على الاقتصاد ... (Kurtzman, 2002)

وهذه الرؤية الثاقبة للمستقبل بانخفاض الدور الحكومي في الاقتصاديات المعاصرة لصالح الطبقة الرأسمالية وما يتبع ذلك من مخاطر تسلسل تاريخي له جذور قديمة تبدأ من منتصف القرون الوسطى في أوروبا كما أوضح ذلك متعقبو المذاهب الليبرالية الحديثة وتوجيهاتها، ولعل هذه العينة تعبر بشكل واضح عن دوافع هذه الابتكارات بلسان كبار الاقتصاديين المنتمين لبلادهم والذين تهمهم مصلحتهم.

وما ذكر لا يعني بحال نفيهم لوجود ابتكارات نافعة ولكنه إطلاق أغلبي بناء على استقراء واقعي، فالتحمس الزائد اتجاه الابتكارات محفوف بمخاطر كبيرة، ويجب أن يعلو صوت القوة

الجهات الإشرافية في مختلف البلدان بإجراءات تكنولوجية تُصعب من عمليات تزوير العملة إلى حد كبير، وبالرغم من تطور هذه التكنولوجيات وتقدمها إلا أنها لا توفر الأمان الكامل للمتعاملين بها، وتبقى هناك حالات إجرامية كثيرة مسجلة لتزوير العملات تبوء كثير منها بالفشل تتوج بالنجاح الإجرامي من أصحابها.

فمحاكاة هذه العملات أيا يكون شكلها بتزويرها طلبا للربح السريع، أمر وارد ومتوقع له أن يستمر ولكنه متعذر للعامة وغير مستحيل على خاصة، وإذا كانت التكنولوجيا مستوردة وأسرارها بيدي آخرين فإن ذلك يشكل خطرا كبيرا يلحق أذاه بجميع المتعاملين بهذا النقد، لذا فإنه يقع على عاتق المسؤولين عن صك النقود وإصدارها ومجموع الهيئة الاجتماعية بجميع مكوناتها مسؤولية عظمى في تحقيق الأمن المالي للناس، ويعتبر هذا الأمر أحد أبرز مقاصد الشريعة الإسلامية في مجال الاقتصاد، وهو المرجح لاعتبار النقود أمرا سياديا لا يسمح بتوليئه زمامه للخاصة.

4- مبدأ التشفير في البيبتكوين: تقوم تقنية النقود الافتراضية بتشفير المعلومات بنظام الترميز Hash، وهي تقنية تسمح بتحويل المدخلات إلى رموز مشفرة عن طريق الألغوريتيمات وتعطي نتائج ثابتة بناء عليه، ولا يفك التشفير إلا برقم سري يمتلكه الطرف الآخر للمعاملة يسمى بمفتاح العام

فيزيائية وجودية كما هو الحال في وسائل الدفع الإلكترونية (البطاقات الممغنطة، والشيك الإلكتروني وغيرها) (Tsā, 2009)، المعبرة عن رصيد رقمي لعملة سيادية، في حين أن الثانية الافتراضية لا وجود لها إلا عبر الفضاء الإلكتروني، فهي نقود إلكترونية أصيلة ليست التزاما على مصدرها، وهذا التفريق يبدو وجيها لكونه يميز بين الدراسات القديمة عن النقود الإلكترونية والحديثة التي تعني نوعا خاصا منها هي العملات المشفرة، والإشارة إلى ذلك لازمة حتى لا يتم الخلط بينهما وبين إصدار بعض البنوك المركزية للنقود الإلكترونية بغرض مواكبة المستجدات والحفاظ على سيادتها والاستجابة لمتطلبات العصر الحديث، وفي تعريف البنك المركزي الأوروبي إشارة إلى هذا حيث ينص على أن النقود الوهمية تصنف بأنها: « نوع من النقود الإلكترونية غير المنظمة، والتي عادة ما تصدر ويتحكم بها من قبل مطوريها وتستخدم وتلقى قبولا بين أعضاء مجتمع اقتراضي معين" (Mooij, 2024)، فهي إن كانت نوعا من النقود الإلكترونية لانتقالها إلكترونيا إلا أن هناك فرقا جوهريا بينهما وبين المصطلح الذي ساد قبل صدور العملة الافتراضية.

3- عملة مشفرة: إن أي نقد معتمد ومتداول اليوم يقوم على أسس من أهمها: استعصاؤه على التزوير والتقليد، ولتحقيق هذا الهدف تقوم

من أجزائه، ونظام الإيميل أيضا حيث يستخدم تقنية SMTP والتي يستطيع أن يعمل فيها أي جزء مستقل كمزود الخدمة باستقلال عن باقي أجزائه من الشبكة نفسها، وإن كان فقدان بعض الأجزاء يضر بها ولكنه لا يعني موتها، ومن هذه الأنظمة أيضا نظام السوق الحر وفق تعريف آدم سميث، فهو لا يدار بطريقة مركزية، وأنظمة أخرى... ولكن مع ذلك يقر الجميع بأنه لا وجود لنظام مركزي بالكامل أو لا مركزي بالكامل، فبالرغم من أن جوهر ابتكار تقنية البيتكوين لتكون لامركزية، لكن تخزين البيانات قد يكون مركزيا، وكذلك مرور البيانات في قنوات الاتصال، بالإضافة لإمكانية سيطرة فئة على مجموع الشبكة، ومن ثم تصبح مركزية ومع ذلك يبقى الحديث عن نظام لا مركزي بإطلاق امرا محل النظر وفق تقدير البحث ويؤيد ذلك الانفصال الذي حدث في 8/1/2017 بتوافق من مستخدمي البنكوين إلى منصتين: الأولى هي البنكوين الأصل والثانية: هي العملة الوليدة المسمى (Bitcoin Cash)، والانفصال الجديد بتاريخ 2017/10/23م لوليد جديد هو (Bitcoin Gold)، مما يدل على أن هناك شكلا من الإدارة والتنظيم لهذه المنصات وإن كان غير مركزي في الأنظمة التقليدية القائمة، ولعل نموذجنا يجنح لما هو شبيه بالتوافق

الخاص، وتستخدم هذه التقنية على نطاق واسع في كثير من المجالات حول العالم منها عملة البيتكوين، وتكفل عملية الترميز التبادل الناجح لسرية تامة والاستعصاء على الاختراق وفقا ما يقره مطورها وخبراء التقنية، فتستخدم هذه التقنية في نظام يعرف بسلسلة الثقة أو الكتل وهي تكنولوجيا آمنة بدرجة أكبر من سائر التكنولوجيات المستخدمة في حفظ النقود من التزوير وفق ما يدلي بذلك مطورها، ويعتقد الخبراء أنها الثورة الجديدة في عالم التقنية ويسمونها بأنترنترنت الأشياء، وهذا سبب تبني حكومات وجهات رسمية وقطاعات أعمال كثيرة لها.

5- لا مركزية وغير منظمة: إن جوهر فكرة العملات المشفرة أو (المعماة) أن لا تكون مركزية الإصدار، وهذا مما قد يستهجن في بادئ الأمر ويصعب تصديقه، فنموذج المركزية في مواجهة اللامركزية وما يستتبعه من تبعات الحقوق والمسؤوليات له انعكاسات كبيرة في عالم الاقتصاد وفي كل مجال آخر كما هو معلوم، ويبقى الإيمان بفكرة لا مركزية هذه العملات ومنها البيتكوين سببا وجيها لدى غير المختصين بصعوبة التسليم لها لكونها مجهولة المصدر والنشأة، وفي تدليل القائلين بعدم إشكالية هذا النموذج، يدل المختصين في مجال التقنية على وجود أنظمة كثيرة لا مركزية من الانترنت نفسه، فهو نظام لا مركزي لا يتأثر بفقدان جزء

الأثر	الأختراع
احتكار ألغى المعرفة	اختراع آلة الطباعة
ألغى عهد الرق والاستعباد	اختراع الآلات الصناعية
ألغى عائق المسافات وغير أساليب التواصل	اختراع الأنترنت
ألغى مشكلة الثقة	اختراع البلوكشين

وتستخدم هذه التقنية في مجالات كثيرة غير العملات المشفرة منها: المدن الذكية، البنوك، العقود الذكية، عملية التسوية، التسجيل، البيانات... إلخ، ومبدؤها يعتمد على التشفير المقرون بعدم التكرار، فعند إرسال معلومات عبر الأنترنت ترسل نسخ من هذه المعلومات ولا يتم إرسال الأصل، ولكن هذا النظام غير مجدي عند تبادل الأصول الثابتة والمتحركة، كالمال والملكية الفكرية والأسهم والسندات والأصوات الانتخابية وغيرها من الأشياء التي لا تقبل أن تنسخ أو تكرر، وبما أننا ما زلنا نعتمد على مؤسسات وسيطة مثل البنوك والمؤسسات الحكومية لتوثيق هذه العمليات، فقد أصبح هذا الاعتماد في نظر بعضهم غير فعال وغير عادل، فعمليات الاختراق وسوء استخدام السلطة للمؤسسات المركزية وارد بقوة

الجماعي أو ما يعرف في الاقتصاد باختكار القلة (Ahmed, 2018, p. 110).

6- تعتمد تكنولوجيا سلسلة الثقة: سلسلة الثقة هي سلسلة طويلة من البيانات المشفرة والوزعة على الملايين من أجهزة الكمبيوتر والأشخاص حول العالم، تسمح لأطراف كثيرة بإدخال المعلومات والتأكد منها، كل جهاز كمبيوتر أو جهة في هذه السلسلة يملك المعلومات نفسها، وإذا تعطل جزء منها أو تم اختراقه لا يؤثر على باقي الأجهزة، فهي بذلك سلسلة علنية ومشفرة وآمنة وقوية من الثقة، ومجموع أجزائها يضمونها (Narayanan et al., 2016). وتعد سلسلة الثقة العمود الفقري للعملات المشفرة بشكل عام، والجيل الثاني من الأنترنت، وتبنيها عالميا حاصل على نطاق واسع ومتسارع، فهذه التقنية تشكل ثورة تكنولوجية تشبه اختراع آلة الطباعة والماكنة البخارية والأنترنت في زعم مطوريها، حيث سدت كل واحدة من هذه الابتكارات فراغا كبيرا من احتياجات البشرية، وللتوضيح (Ahmed, 2018, p. 111)

التوازن عندما يحدث استعراض السوق المالية انخفاضا في معدل الداو جونز بأكثر من خمسمائة نقطة مع أن شيئا من الأسس الاقتصادية لم يتغير؟ كيف يوجد التوازن مع وجود اختلاف كبير بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي؟ كيف يحدث التوازن بعد تخطي كل الحدود الثابتة سابقا بين المتنافسين والمستهلكين والشركاء؟ كيف يحدث التوازن بعد أن أصبحت النقود منتجا خاصا يمكن خلقها ليس فقط من قبل الحكومة الفيدرالية بل من قبل المصدرين بطاقات الائتمان من قبل البنوك كذلك؟ كيف يوجد التوازن عندما تصبح الحكومة عاجزة عن السيطرة على سعر الصرف؟ وكيف يوجد التوازن عندما يكون مجموع المبالغ التي يتم التداول بها أكثر من قيم السلاح نفسها؟ (Kurtzman, 2002, p. 137)

وكل هذا سيؤدي إلى فقدان في القيمة مع تقلبات أمزجة الناس وتوقعاتهم، والتي ليس بالضرورة صادرة عن حقائق واقعية، فالشبكة المالية مع التعقيدات التكنولوجية باتت تتسم بالاضطراب وعدم التوازن الذي صار عالما على الأسواق المالية في هذا العصر، وقد تصل الأمور إلى التلاشي أو الانخفاض الكبير في القيمة مما يسبب مخاطر اقتصادية فادحة لأطراف متعددة (Ahmed, 2018, p. 118).

### الفرع الثاني: الموقف الرسمي للدول من النقود الافتراضية.

تباينت المواقف بين الدول من العملات المشفرة، واتفقت كلمتهم على أنها ليست

كما حصل مع عديد من الحكومات والمؤسسات الضخمة من قبل، مما دعا المبتكرين للخروج بفكرة البلوك شين أو سلسلة الثقة بحيث يمكن لنا الاستغناء عن دور الوسطاء في هذه العمليات.

### المطلب الثالث: هاجس الأمن والثقة في البتكوين وموقف الدول الفرع الأول: هاجس الأمن وأزمة الثقة بالبتكوين

في أوضاع الأمن والرخاء إما أن تستمد النقود قيمتها من ذاتها كالنقود السلعية أو أن تستمد قيمتها من الطلب عليها فتكون من أمر خارج عن ذاتها كما هو الحال مع النقود الورقية والافتراضية، والأخيرة عرضة للانهيئات بالمؤثرات الخارجية، فانخفاض الطلب عليها ينقص من قيمتها بشكل أكبر بكثير من انخفاض الطلب على النقود السلعية، لأن الأولى تراد لذاتها ولغيرها في حين الثانية تراد لغيرها فقط، وهذا النقصان في القيمة قد يصل إلى درجة التلاشي، خاصة إذا كانت التقييم الثمني لها مبالغا فيه ومبنيا على توقعات المضاربين بارتفاعات مستقبلية مستمرة للأسعار، وكثيرا ما يتأثر هذا بعوامل غير موضوعية، يقول كورتيزمان: " هذا هو وضع السوق الآن في هذا العصر الإلكتروني، لقد أصبح مجالا سريعا للمعلومات التي تضر السوق أو تنفعه بلا فارق بينهم، فأى شيء يحدث في السوق فإنه يحركها بغض النظر عن أهميته" (Kurtzman, 2002, p. 82) ، ويقول: " كيف يوجد التوازن عندما يمكن للمعلومات وحدها أن تخلق قوى شرائية أو تحدد القيم؟ كيف يوجد

تعتبر رئاسة الشؤون الدينية التركية أول مؤسسة شرعية تصدر فتوى في موضوع البتكوين، وقد ورد في مقدمة الفتوى "من المعروف أن هذه العملات المشفرة ليست تحت سلطة مركزية، وبالتالي فإنها لا تقع تحت ضمانات الدولة، وفي هذا السياق فإنه يمكن استعمالها في عملية المضاربة وغسيل الأموال، مما يجعل من غير المناسب التعامل بها"، وعللت الفتوى حكم التحريم بكونها لم تصدر عن جهة حكومية مركزية وارتباطها بأعمال غير مشروعة والمضاربات التي تجري عليها (musab, 2017).

ثانياً: فتوى دار الإفتاء الفلسطينية وفيما يتعلق بدار الإفتاء الفلسطينية فكانت فتاوها أكثر تدقيقاً من الفتوى التركية، حيث جاء في مقدمة الفتوى تعريف البتكوين وشرح تفصيلي عن عملية التعدين وخصائص البتكوين، ورأت الفتوى أن البتكوين لم يتوافر فيها شروط النقد الشرعي، بسبب وجود فروق بين البتكوين وهذا الأخير، حيث يجب أن يكون النقد الشرعي قد صدر عن سلطة معلومة لا مجهولة، كما يجب أن يكون النقد الشرعي مقياساً عاماً للسلع والخدمات، والبتكوين كعملة لم تعترف به أكثر المؤسسات الدولية.

ثم عرضت الفتوى للحكم الشرعي بناء على ما سبق، حيث جاء في نهاية الفتوى مانصه: "يرى مجلس الإفتاء الأعلى تحريم تعدين البتكوين.... لاحتوائه على الغرار الفاحش، وتضمنه معنى المقامرة، كما لا يجوز بيعه ولا شراؤه، لأنه ما زال عملة مجهولة المصدر، ولا ضمن لها، ولأنها شديدة التقلب،

نقوداً قانونية، ولكن قامت العديد من الدول باتخاذ مواقف ودية تجاهها تمثلت بالاعتراف بها أحياناً كعملة داخلية أو سلعية أو خدمة مالية داخلية أو أداة تبادل بحسب تكييف القانونيين لها في كل بلد، ومن ثم السماح بتداولها حتى على مستوى الشركات المالية مع فرض الضرائب عليها كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وأستراليا واليابان وألمانيا وفرنندا ونيجيريا مثلاً (Prableen Pajpai, 2025).

ومن الدول التي تبنت موقفاً رافضاً للبتكوين واتخذت قرارات صارمة وممانعة لأي نشاط لها على مستوى رسمي: الصين وروسيا وفيتنام وقرغيزستان والإكوادور وبوليفيا وماليزيا والجزائر والمغرب ودولة فلسطين.

### المبحث الثالث: الرؤية الشرعية والاقتصادية للبتكوين المطلب الأول: عرض الاتجاهات المعاصرة في حكم البتكوين

تستوجب الأمانة العلمية في دراسة المسائل الاقتصادية المستحدثة عرض الآراء العلمية المتعلقة بها، ولأن الآراء قد تكثر وبعضها قد يكون اجتهادات فردية فقط، فستكتفي الباحثة بعرض الفتاوى الجماعية لأهميتها ورواجها، وفيما يأتي بيان لأهم الفتاوى التي صدرت بخصوص العملة الرقمية البتكوين:

أولاً: فتوى رئاسة الشؤون الدينية التركية



رابعاً: بيان البنكوين الصادر عن مجموعة الاقتصاد الإسلامي على الواتس تعتبر مجموعة الاقتصاد الإسلامي على الواتس مجموعة حوارية تتناقش في كثير من مسائل الاقتصاد الإسلامي، وتضم مجموعة من المتخصصين في هذا المجال من مختلف أطراف العالم، ولم يستهدف بيان البنكوين إصدار الفتوى، وإنما كان القصد تحرير محل النزاع في الموضوع، وقد انتقلت الباحثة في هذا البيان وضمنته إلى الفتاوى الجماعية السابقة لأهميته وشهرته (Mashriqa, 2021).

جاء البيان في ثلاثين صفحة تقريباً، مستعرضاً في البداية الأوصاف الفنية للبنكوين بصورة دقيقة وموضوعية، كما استعرض البيان الفتاوى الرسمية الصادرة في الموضوع، ثم انتهى بخلاصة الأوصاف الشرعية المؤثرة في حكم البنكوين، حيث حصر القائمون على البيان أهم الأوصاف المؤثرة في حكم البنكوين في الآتي: جهالة المصدر، وجاهة مستقبل العملة، وغياب جهة الإصدار أو الجهة الضامنة، وجهات التنظيم والرقابة من قبل الحكومة، وكثرة المضاربات وعدم لاستقرار النسبي في القيمة، وكثرة الاستعمالات غير القانونية، وعدم تحقق المالية والنقدية والتمنية في البنكوين في الواقع (Abdullah bin Muhammad, 2018; IEFpedia, 2018).

وانتهى القائمون على البيان إلى رأيين:

والمخاطرة، والتأثر بالسطو على مفاتيحها، ولأنها تتيح مجالاً كبيراً للنصب والاحتيال والمخادعات... فلا يجوز التعامل بها لا تعديناً ولا بيعاً ولا شراءً" (BNEWS, 2021).

ثالثاً: فتوى دار الإفتاء المصرية جاءت فتوى دار الإفتاء المصرية بنوع من التفصيل أكثر من سابقتها، كما ميزت ودققت بالاستعانة بأراء أهل الخبرة والاقتصاد، وكان التخرج الفقهي فيها غنياً وشافياً، وقد جاء في نص الفتوى بعد استعراض أهم السلبات الاقتصادية للبنكوين ما نصه: " وعلى هذا لم تتوفر في عمله البنكوين الشروط والضوابط اللازمة في اعتبار العملة وتداولها...، هذا بالإضافة إلى أن التعامل بهذه العملة يترتب عليه أضرار شديدة ومخاطر عالية، لاشتماله على الغرر والضرر في أشد صورهما" (Daarul Ifta al-Mishriyyah, 2017).

وجاء في نهاية الفتوى: " وبناء على ذلك: فلا يجوز شرعاً تداول عملة البنكوين والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها، بل يمنع من الاشتراك فيها، لعدم اعتبارها كوسيط مقبول للتبادل من الجهات المختصة، ولما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في مصرفها ومعيارها وقيمتها، فضلاً عما تؤدي إليه ممارستها من مخاطر عالية على الأفراد والدول (Daarul Ifta al-Mishriyyah, 2017)

وعليه فقد ذكرت الفتاوى السابقة كثيرا من الأدلة على تحريم التعامل بالبتكوين، إلا أن معظمها إما ضعيف أو عارض لا يؤثر في نقدية البتكوين، وترى الباحثة أن أقوى الأدلة التي أثرت في الحكم الشرعي للبتكوين وجعلت التعامل به محرما هي:

1. الجهالة والغرر: وتتمثل في جهالة المصدر للبتكوين وجهالة الضامن لها والمتحكم فيها، وهذا الأمر يستلزم غررا فاحشا وجهالة كبيرة.

2. أن التعامل بعملة البتكوين دون إذن من الدولة ( ولي الأمر) أو الجهة المختصة التي تمثلها في الوقت الحاضر البنك المركزي، الذي يضطلع بمهام السياسة النقدية في الدول المعاصرة يعد بمنزلة الاعتداء على مهام الدولة، حيث إن وظيفة البنك المركزي هي وظيفة الإصدار النقدي وفق القوانين واللوائح التي يصدرها الجهاز التشريعي للدولة، وذلك بما يتفق مع السياسة العامة لها، وبذلك يقوم البنك بوضع خطة إصدار وحجم نقد التداول، وذلك كله بهدف التحكم بحجم الكتلة النقدية المتداولة في الدولة، وكذلك الحفاظ على التوازن بين حجم النقود المتداولة من جهة، والسلع والخدمات من جهة أخرى، كي لا يكون هناك تضخما أو انكماشاً، هذه الأعمال جميعها إنما هي من مهام البنك المركزي والتعامل بالبتكوين سواء بالصرف أو بالتعدين يؤثر في حركة التداول وضبط المعروض من

القول الأول: يرى أن الأوصاف المؤثرة السابقة في مناط الحكم الكلي للتحريم.

القول الثاني: يرى أن البتكوين قد حققت مناط النقدية باعتبار ما آلت إليه في الواقع من القدرة على تملك العملات، وتحقيق وظائف النقود في الجملة رغم عدم إصدارها من جهة حكومية، ولا يوجد حد شرعي أو اقتصادي يمنع ذلك، وأن الأوصاف المؤثرة السابقة خارجة عن ماهية البتكوين ولكل واحد منها حكم جزئي، والذي يظهر من متابعة البيان المذكور أنه كان أميل إلى القول بالجواز.

خامسا: فتوى الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في دبي وجاء في ملخص فتوى الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في دبي أن البتكوين عملة رقمية لا تتوفر فيها المعايير- الشرعية والقانونية - التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتمدة دوليا، وأنها لا تتوفر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها بسلع أخرى، ولهذا: فإنه لا يجوز التعامل بالبتكوين أو العملات الإلكترونية الأخرى التي لا تتوفر فيها المعايير المعتمدة شرعا وقانونا، وذلك لأن التعامل بها يؤدي إلى عواقب غير سليمة، سواء على المتعاملين، أو على الأسواق المالية والمجتمع بأكمله، وسواء اعتبرناها نقدا أو سلعة فالحكم يشملهما في كلتا الحالتين.

البتكوين مع تلك المقاصد، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: جعلت الشريعة الإسلامية تطبيق تيسير التعامل بالمال واستثماره من مسؤولية الدولة، ويترتب على ذلك أن الدولة، ويترتب على ذلك أن الدولة هي التي تصدر العملة وفق تنظيم دقيق يحقق العدالة في معاملات الناس (أحمد & السالوس، 1985، p. 16).

أما العملة المشفرة، فقد تبين أنها تقوم على المجهولية وعدم الضمان، وقد تهدد الاستقرار المالي في الدول التي ينتشر استخدامها فيها، لأن التحكم في كميات عرض النقود لم يعد تحت سيطرة تلك الدول (Abd Al-Ali Ahmedani, 2023).

كما أن الصفات المحدودية في المعاملات المشفرة تشكل اعتداء آخر على حق الدولة، فالدولة هي التي تحدد كمية النقود التي تكفي للرواج والتبادل المقصود بين الناس، وإصدار النقود من غير الدولة يعتبر من الفساد العام، ويبيح عقوبة من أضر بنقد الدولة (al-Muhtaj, 1984, p. 182). وهذا يعني أن خصيصة عدم الاعتراف في العملات المشفرة تعل التعامل بها من المحظورات التي تستدعي إيجاد قانون يمنعها ويعاقب من يتعامل بها نظراً لخطورتها على اقتصاد الدولة.

ثانياً: حرصت الشريعة الإسلامية على مقصد رواج المال وإخراجه عن أن يكون مقتصرًا على فئة قليلة من الناس، ويلاحظ أن صفة الاحتكارية في عملة البيتكوين تتعارض مع هذا المقصد، حيث تتركز العملة المشفرة في أيدي من

النقود الائتمانية، ويعوق عمل البنك المركزي ويوقعه في الاضطراب. أما فيما يخص القول بجواز التعامل بالبتكوين وهو القول الذي نقله منتدى الاقتصاد الإسلامي واستدل أصحابه بمجموعة من الأدلة منها:

1. أن الأصل في الأشياء الإباحة، ويريد على هذا الدليل بأن ذلك صحيح، في حال لم يكون هناك محذور شرعي، أما وقد وجد الغرر والجهالة كما ذكرنا سابقاً، فإن ذلك يجعل التعامل بها محرماً.

2. البيتكوين مال متقوم شرعاً بحكم ما آلت إليه في الواقع من أنه يمتلك بها غيرها من العملات والسلع والخدمات.

3. أن البيتكوين يقوم بوظائف النقود أو العملات في الجملة رغم عدم إصدارها من جهة حكومية ولا يوجد حد اقتصادي أو شرعي للنقود يمنع من ذلك.

والذي يرجح للباحثة والله أعلم حرمة التعامل بعملة البيتكوين في وضعها الحالي، لعدم النقدية، ولجهالة المصدر والغرر الفاحش، والتعدي على مهام البنك المركزي في الدولة.

**المطلب الثاني: البيتكوين في ميزان المقاصد الشرعية**

إن مقاصد الشريعة متعلقة بحفظ المال كثيرة ومتعددة، لخصها الطاهر ابن عاشور في قوله: مقاصد الأموال خمسة أمور: رواجها ووضوحها وحفظها وثباتها والعدل فيها، وفيما يلي بيان مدى توافق أو تعارض خصائص عملة

الحاسوب، ثم الطلب من أصحابها فدية بعملمة البتكوين، لأنها تقوم على المجهرولية، فلا يمكن معرفة المرسل إليه ولا تمر على جهة حكومي تراقبها (Abdullah Aqil, 2018).

خامسا: حرصت الشريعة الاسلامية على مقصد ثبات الأموال وتقريرها لأصحابها بوجه لا خطر فيه، فيجب أن تتمتع العملة بثبات نسبي في قيمتها حتى تستطيع القيام بوظائف النقود، وهذا ما لا يتوافر في العملات المشفرة، حيث ترتفع نسبة المخاطر فيها بشكل يجعلها شديدة الغموض ارتفاعا وهبوطا (Aziz al-Din bin Zughaybah, 2010).

سادسا: حفظت الشريعة الاسلامية مصالح الأمة عن طريق مقصد العدل في الأموال، وذلك بأن يكون حصولها على وجه غير ظالم ومشروع، أما العملات المشفرة فإنها تؤدي إلى ثروات غير عادلة لشرائح معينة من المجتمع، وفي بداية عملة البتكوين تم انتاج كميات كبيرة بتكلفة طاقة قليلة حيث كان عامل الصعوبة منخفضا، مما أوجد حالة من عدم التوازن داخل شبكة العملة، وترجيح الكفة لصالح المعدنين الأوائل. سابعا: منعت الشريعة الاسلامية كل ما يتعلق بالأموال من صور الضرر والفساد والكسب الباطل وغير المشروع، فكان من مقاصدها تحريم الغرر، ولما كانت عملة البتكوين تشتمل على الصور من المخاطرة فإنها تتعارض بذلك مع مقصد حفظ المال من الجانب العام.

**المطلب الثالث: التكييف الفقهي لعملة البتكوين**

يملكون أجهزة تعدين عالية القدرة، وقد يشكل هذا الاحتكار تهديد لمستقبل الاقتصاد العالمي، نظرا لقدرة المحتكرين على التحكم فيه وفق أهوائهم.

كما يلاحظ أن صفة الافتراضية في العملات المشفرة تتناقض أيضا مع هذا المقصد، لأن مقصد الرواج يعني التعامل بالمال الحقيقي الذي يمكن أن يحرزه الانسان حسيا ليثق به، أما العملة المشفرة فتقوم على مبدأ عدم الثقة، لأنها غير محسوسة وغير مغطاة بأصول ملموسة، وقد لا تغني عن صاحبها شيئا توقف الانترنت أو انقطع الكهرباء (Abd Al-Ali Ahmedani, 2023).

ثالثا: نفذت الشريعة الاسلامية مقصدها في تداول المال بعد موت مكتسبه عن طريق أحكام الميراث التي حققت مقصد التوزيع بحكمه، غير أن هذا المقصود يصعب تنفيذه في العملات المشفرة، فإذا مات صاحب المفتاح الخاص قد تذهب أمواله المرتبطة بذلك المفتاح من غير رجعة، وإن كان قد أعطى مفتاحه الخاص لأحد الورثة، فقد يستولي ذلك الوارث على جميع الأموال دون توزيعها على باقي الورثة.

رابعا: توسعت الشريعة الإسلامية في مقصد وضوح المال، لإبعادها عن كل صور الضرر، أو التعرض للجحود والضياع، أما العملات المشفرة ففيها من المخاطر ما يجعلها تتناقض مع هذا المقصود وتؤدي إلى تضرر المتعاملين بها، وفقد محتويات محافظهم الكترونية، وقد يمتد الضرر لغير المتعاملين بها أصلا، كما يفعله أصحاب فيروس الفدية الالكتروني، من اختراق أجهزة

في ختام هذا البحث الذي تناول "الرؤية الاقتصادية والشرعية للعمليات الرقمية المشفرة: البتكوين نموذجًا"، نستطيع أن نستخلص العديد من النتائج التي تسلط الضوء على أهمية وفجوات هذا الموضوع في الاقتصاد المعاصر وفي الشريعة الإسلامية.

من الناحية الاقتصادية، تبين أن البتكوين قد حقق ثورة في العالم المالي من خلال توفير فرص جديدة للاستثمار والمعاملات المالية عبر الحدود بسرعة وكفاءة. ومع ذلك، يعاني البتكوين من تقلبات شديدة في قيمته، مما يعرضه لمخاطر اقتصادية قد تحد من استقراره في النظام المالي العالمي. كما يواجه البتكوين تحديات تنظيمية من قبل الحكومات التي تسعى إلى ضبط تداولاته ومنع استخدامها في الأنشطة غير المشروعة. ومع أن البتكوين يوفر بعض الفوائد من حيث تخزين القيمة والتحوط ضد التضخم، إلا أن غياب الرقابة المركزية يظل أحد العوامل التي تثير المخاوف.

أما من الناحية الشرعية، فقد أظهرت الدراسة أن آراء العلماء والمفكرين الإسلاميين تختلف حول مشروعية التعامل بالبتكوين. بينما يرى البعض أن البتكوين لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية إذا تم استخدامه في إطار قانوني وتنظيمي سليم، يرى آخرون أن التعامل بالبتكوين قد يشتمل على مفاهيم مثل "الربا" و"الغرر" بسبب تقلباته الحادة وعدم الاستقرار في قيمته.

يقتضي الحديث عن التكيف في الفقهي للعمليات الافتراضية ابتداءً للحديث عن مدى تحقق وظائف وشروط النقود فيها، من حيث أن النقدية تتطلب أن يكون النقد مقياساً لقيام السلع والخدمات في التبادل، وأن يكون وسيطاً للتبادل، وأداة الاحتفاظ بالقيم، ونرى أن البتكوين حقيقة توفرت فيه هذه الخصائص، حيث أصبح مقياساً لقيام السلع والخدمات في الواقع، وأصبح أداة يمكن بواسطتها التعبير عن قيم الأشياء المختلفة كما أصبح وسيطاً للتبادل، بدليل اعتراف بعض الشركات والدول بها، كما نلاحظ أيضاً أن البتكوين يمكن أن يكون مستودعاً للثروة حيث أصبح كثير من الأغنياء حول العالم تقدر أموالهم بهذه العملة، ذلك أن علماء الاقتصاد يرون أن للنقد ثلاث خصائص متى وجدت متحققة في مادة ذاتية اعتبرت هذه المادة نقداً، وهذه الخصائص أن تكون وسيطاً للتبادل العام، ومقياساً عاماً للقيام ومستودعاً للثروة ورغم اختلاف الفقهاء في الفقهي للنقود الورقية، إلا أن ما استقر عليه جمهور الفقهاء المعاصرين وما أخذ به مجمع الفقه الإسلامي في مكة المكرمة هو اعتبارها نقداً قائماً بذاته، يجري عليه ما يجري على الذهب والفضة، ويعد كل نوع منها جنساً مستقلاً، وتتعدد اجناسه بتعدد جهات إصداره، وذلك لأنها تؤدي وظائف النقدين الذهب والفضة في كونهما أثماناً للأشياء اصطلاحاً (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، n.d.).

## الخلاصة

**النتائج:**

الدراسة الدقيقة لأبعاده الاقتصادية والشرعية.

- تشجيع الابتكار مع الحذر: يجب تشجيع الابتكار في استخدام العملات الرقمية مع وضع آليات لضبط استخدامها في الأطر القانونية والشرعية لضمان عدم وقوعها في المخالفات الاقتصادية أو الشرعية.

- زيادة التوعية: من الضروري أن تزداد التوعية بين المستثمرين والمجتمع بشأن مخاطر وفرص العملات الرقمية، وتوفير برامج تدريبية وتعليمية عن كيفية التعامل معها بشكل آمن وشرعي.

- دعم البحث المستمر: ينبغي تشجيع المزيد من الأبحاث والدراسات حول تأثير العملات الرقمية على النظام المالي العالمي، واستكشاف حلول لتقليل المخاطر الاقتصادية وتنظيم تداولاتها في المستقبل.

ختامًا، تظل العملات الرقمية المشفرة، وخاصة البتكوين، تمثل حالة من التطور المالي والتكنولوجي تحتاج إلى فهم عميق ودقيق من النواحي الاقتصادية والشرعية، مما يفتح المجال لمزيد من الحوار والمناقشة حول مستقبل هذه التكنولوجيا في النظام المالي العالمي والإسلامي.

- البتكوين كأداة اقتصادية: يمكن أن يكون البتكوين أداة استثمارية مفيدة ولكنه لا يزال يعاني من التحديات المتعلقة بتقلبات القيمة والمخاطر المرتبطة باستخدامه في النظام المالي التقليدي.

- التحديات التنظيمية: تواجه العملات الرقمية تحديات كبيرة تتعلق بكيفية تنظيمها والحد من استخدامها في الأنشطة غير المشروعة.

- الرؤية الشرعية: اختلفت الآراء حول مشروعية البتكوين في الشريعة الإسلامية، حيث يمكن أن يكون مشروعًا إذا تم تنظيمه بما يتوافق مع أحكام الشريعة.

**التوصيات:**

- ضرورة تطوير التشريعات المالية: يجب على الحكومات والمؤسسات المالية العمل على تطوير قوانين وتنظيمات واضحة بشأن العملات الرقمية المشفرة لتوفير بيئة آمنة ومناسبة لتداول البتكوين والعملات الأخرى.

- التعاون بين الجهات الفقهية: من الضروري أن تتعاون الجهات الشرعية والاقتصادية الإسلامية لتطوير فتوى موحدة بشأن مشروعية التعامل بالبتكوين المراجع والعملات الرقمية بناءً على

- Azari, S. (2025). Virtual Currencies in Light of the Multi-Stage Ijtihad Model in Financial Jurisprudence. *Legal Studies in Digital Age*, 1–9. <https://doi.org/10.61838/man.lstda.172>
- Aziz al-Din bin Zughaybah. (2010). *مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية*. Dar al-Nafa'is.
- Bakar, N. A., & Foziah, N. H. M. (2024). The Impact of Cryptocurrency Volatility Dynamics on the Islamic Equity Market: The Case of Emerging Asia. *Asian Economics Letters*, 5(2). <https://doi.org/10.46557/001c.70285>
- BNEWS. (2021, December 1). *مفتي القدس: التعامل مع البيتكوين حرام شرعاً*. Bnews.ps. أخبار المال والأعمال. <https://bnews.ps/ar/node/17799>
- Buthelezi, E. M. (2025). Cryptocurrency Responses to U.S. Monetary Policy Shocks: A Data-Driven Exploration of Price and Volatility Patterns. *The American Economist*, 70(1), 94–119.
- Abd Al-Ali Ahmedani. (2023, December 17). *العملات الرقمية: دراسة فقهية اقتصادية (BTC) مقاصدية عملة البيتكوين*. أنموذجاً-عبدالعالی أحمدانی-المغرب. *مجلة اقتصادنا الإسلامي*. <https://islamic-economics.net/-العملات-الرقمية-دراسة-فقهية-اقتصادية/>
- Abdullah Aqil. (2018). *الأحكام المتعلقة بالعملات الالكترونية*.
- Abdullah bin Muhammad. (2018). *الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية*. <http://iefpedia.com/arab/?p=40125>
- Ahmed, M. (2018). *التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية للبنكوكين نموذجاً*. *مجلة بيت المشورة*, 273–233. <https://doi.org/10.33001/M300420180844>
- al-Muhtaj, S. al-Din. (1984). *Nihayat al-Muhtaj*. Dar al-Fikr.
- Antonopoulus, A. M. ; (2015). *Mastering Bitcoin: Unlocking Digital Cryptocurrencies* (California). O'Reilly Media. [//bpsdm.komdigi.go.id%2Fperpustakaan%2Findex.php%3Fp%3Dshow\\_detail%26id%3D1506%26keywords%3D](https://bpsdm.komdigi.go.id%2Fperpustakaan%2Findex.php%3Fp%3Dshow_detail%26id%3D1506%26keywords%3D)

- cards and electronic money.*  
<https://www.oxfordlawtrove.com/display/10.1093/he/9780198842149.001.0001/he-9780198842149-chapter-17>
- IEFPedia. (2018). *منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن البتكوين*.  
<http://iefpedia.com/arab/?p=40129>
- Kurtzman, J. (2002). *The Death of Money* (1993). In *The Money Changers*. Routledge.
- Mashriqa, H. A. (2021). *النقود الرقمية*.  
<http://aliftaa.jo/research/231>
- Mooij, A. (2024). *The Virtual Currency Schemes*. In A. Mooij (Ed.), *Regulating the Metaverse Economy: How to Prevent Money Laundering and the Financing of Terrorism* (pp. 11–19). Springer Nature Switzerland.  
[https://doi.org/10.1007/978-3-031-46417-1\\_3](https://doi.org/10.1007/978-3-031-46417-1_3)
- musab, musab. (2017, November 28). *دار الإفتاء التركية تحرم التعامل بعملة البتكوين. "مرآة سوريا"*.  
<https://syrian-mirror.net/2017/11/28/-دار-الإفتاء-التركية-تحرم-البتكوين>
- <https://doi.org/10.1177/05694345241269036>
- Cheah, E.-T., & Fry, J. (2015). *Speculative bubbles in Bitcoin markets? An empirical investigation into the fundamental value of Bitcoin.* *Economics Letters*, 130, 32–36.  
<https://doi.org/10.1016/j.econlet.2015.02.029>
- Daar al-Ifta. (2021). *النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي*.  
<https://www.aliftaa.jo/Research/231>
- Daarul Ifta al-Mishriyyah. (2017). *تداول عملة البتكوين والتعامل بها. موقع دار الإفتاء المصرية*. <https://dar-alifta.org/ar/fatwa/details/14139/-حكم-تداول-عملة-البتكوين-والتعامل-بها>
- Fatarib, H., & Sali, M. A. (2020). *CRYPTOCURRENCY AND DIGITAL MONEY IN ISLAMIC LAW: Is it Legal?* *Jurisdictie: Jurnal Hukum dan Syariah*, 11(2), 237–261.  
<https://doi.org/10.18860/j.v11i2.8687>
- Fox, D., Munday, R. J. C., Soyer, B., Tettenborn, A. M., & Turner, P. G. (2020). *17. Payment*



- of Business Management of Cryptocurrency Operations. *TEM Journal*, 355–364. <https://doi.org/10.18421/TEM131-37>
- Thariq, H. (2011). *النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع*. Daar al-Huquq.
- Vejačka, M. (2017). (PDF) *Basic Aspects of Cryptocurrencies*. ResearchGate. [https://www.researchgate.net/publication/292586903\\_Basic\\_Aspects\\_of\\_Cryptocurrencies](https://www.researchgate.net/publication/292586903_Basic_Aspects_of_Cryptocurrencies)
- Wahid, N. A., Amanatillah, D., & Fitri, C. D. (2023). From Fiqh to Finance: Assessing Bitcoin Status in Indonesian Monetary System. *Share: Jurnal Ekonomi Dan Keuangan Islam*, 12(2), 308–333. <https://doi.org/10.22373/share.v12i2.17762>
- World Economic Forum. (2017, May 24). *What is Bitcoin?* World Economic Forum. <https://www.weforum.org/stories/2017/05/what-is-bitcoin/>
- ‘Tsā, K. (2009). *أثار التغييرات في قيمة النقود و كيفية معالجتها في الإقتصاد الإسلامي*. <https://tariq->
- Narayanan, A., Bonneau, J., Felten, E., Miller, A., & Goldfeder, S. (2016). *Bitcoin and Cryptocurrency Technologies: A Comprehensive Introduction*. Princeton University Press.
- Prableen Pajpai. (2025). *Bitcoin Legality Worldwide: Legal and Illegal Countries List*. Investopedia. <https://www.investopedia.com/articles/forex/041515/countries-where-bitcoin-legal-illegal.asp>
- Qantqaji, S. M. (2017). *النقود الرقمية و الثورات الشعبية*. <https://search.emarefa.net/en/detail/BIM-790860-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9>
- Sherifi, I., Lebid, O., Goncharova, O., Drobyazko, S., & Sidko, I. (2024). Financial Risks

library.com/%d8%aa%d8  
%ad%d9%85%d9%8a%  
d9%84-  
%d9%83%d8%aa%d8%  
a7%d8%a8-  
%d8%a7%d9%84%d8%  
aa%d8%ba%d9%8a%d8  
%b1%d8%a7%d8%aa-  
%d9%81%d9%8a-  
%d9%82%d9%8a%d9%  
85%d8%a9-  
%d8%a7%d9%84%d9%  
86%d9%82%d9%88%d8  
%af-  
%d8%a7%d9%84%d8%  
a2/

أحمد, ا. ع., & السالوس, ع. ا. (1985).  
*النقود و استبدال العملات: دراسة و*  
*حوار. مكتبة الفلاح - الإحساء.*

مجلة (n.d.). *مجلة مجمع الفقه الإسلامي*  
*مجمع الفقه الإسلامي. 8*